

University Education Outputs at Bani Waleed University and Labor Market Needs: An Analytical Study for the Period from 2019 to 2022

Khadeejah Omar Sultan *

Department of Sociology, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya

E-mail: khdyjtsltan15@gmail.com

مخرجات التعليم الجامعي بجامعة بني وليد واحتياجات سوق العمل: دراسة تحليلية للفترة
من 2019 إلى 2022

خديجة عمر سلطان *

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا

Received: 10-08-2026; Accepted: 08-09-2026; Published: 15-09-2026

Abstract:

This research aims to analyze the extent to which the outputs of university education at Bani Walid University align with the needs of the local labor market from 2019 to 2022. By examining graduate statistics across various scientific and humanitarian disciplines, the study identifies a significant structural and qualitative gap between academic supply and labor market demands. The descriptive-analytical approach was employed, supported by official statistical reports and recent empirical literature. The findings indicate a predominance of theoretical outputs, particularly in humanities, contrasting with a high market demand for technical and scientific specializations. This mismatch contributes to graduate unemployment, prompting many to alter their professional paths or seek supplementary training. The study concludes with strategic recommendations, emphasizing the necessity of restructuring academic programs, enhancing practical training, and strengthening institutional collaboration between the university and economic sectors to foster sustainable local development.

Keywords: University Education Outputs, Labor Market Needs, Educational-Employment Gap, Bani Walid University, Higher Education Reform.

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى توافق مخرجات التعليم الجامعي في جامعة بني وليد مع احتياجات سوق العمل المحلي خلال الفترة من 2019 إلى 2022. من خلال فحص إحصاءات الخريجين في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، تحدد الدراسة وجود فجوة هيكلية ونوعية واضحة بين العرض الأكاديمي والطلب الفعلي لسوق العمل. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بالتقارير الإحصائية الرسمية والأدبيات التطبيقية الحديثة. أظهرت النتائج طغيان الطابع النظري على مخرجات الجامعة، لا سيما في العلوم الإنسانية، مقابل تزايد الطلب في السوق على التخصصات التقنية والعلمية. وأدى هذا عدم التوافق إلى تفشي البطالة بين الخريجين، مما دفع الكثيرين منهم إلى تغيير مساراتهم المهنية أو السعي وراء التدريب التكميلي. واختتم البحث بمجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي تؤكد على ضرورة

إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية، وتعزيز التدريب العملي، وتوطيد التعاون المؤسسي بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية بما يدعم التنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: مخرجات التعليم الجامعي، احتياجات سوق العمل، فجوة التعليم والتشغيل، جامعة بني وليد، إصلاح التعليم العالي.

المقدمة

يعد التعليم الجامعي أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات الحديثة، باعتباره الأداة الأساسية في إعداد الموارد البشرية المؤهلة علمياً، والقادرة على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتزداد أهمية التعليم الجامعي في الدول النامية بوصفه الوسيلة الرئيسية لتكوين رأس المال البشري وتحسين مستوى الإنتاجية وتعزيز فرص العمل.

ولم تعد وظيفة الجامعة تقتصر على نقل المعارف النظرية فحسب، بل أصبحت مطالبة بتخريج كوادر تمتلك الكفاءات والمهارات التي تمكنها من الاندماج الفعال في سوق العمل والمساهمة في دفع عجلة الإنتاج والتنمية. ويكتسب موضوع مخرجات التعليم الجامعي وملائمتها لاحتياجات سوق العمل أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة والثورة التكنولوجية، ومدى انسجامها مع متطلبات السوق كمعيار لنجاح المؤسسات التعليمية في أداء رسالتها التنموية.

وفي المجتمع الليبي، يواجه التعليم الجامعي جملة من التحديات، منها عدم التوازن بين التخصصات المطروحة واحتياجات سوق العمل، وضعف التدريب العملي، وغياب التنسيق الفعال بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات، مما أدى إلى إفراز أعداد متزايدة من الخريجين غير القادرين على الاندماج في سوق العمل. وانطلاقاً مما سبق، يسعى هذا البحث الحالي لتحليل مخرجات التعليم الجامعي بجامعة بني وليد خلال الفترة من (2019-2022) والوقوف على مدى توافقها مع احتياجات سوق العمل المحلي، في محاولة لتشخيص مواطن الخلل واقتراح سبل التطوير، والكشف عن طبيعة الفجوة القائمة بين العرض من الخريجين والطلب في السوق، مدعوماً برؤى استشرافية حول الفجوة المكانية وهيكلية سوق العمل. (Mohamed, 2026; Atayeb, 2026)

الإطار المنهجي والنظري للبحث

أولاً: الإطار المنهجي

مشكلة البحث:

في ظل التخصصات العلمية والإنسانية التطبيقية بجامعة بني وليد، تطلب الأمر معرفة مدى مواءمتها مع متطلبات سوق العمل بالمدينة، حيث تشير الإحصائيات إلى تزايد أعداد الخريجين من الجامعة خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي استدعى معرفة احتياجات سوق العمل بالمدينة من عدمها. إذ تشير إحصائيات الفترة من (2019-2022) إلى أن عدد الخريجين في العلوم التطبيقية بلغ (3251)، بينما بلغ عدد الخريجين في العلوم الإنسانية (1181).

وقد ترتب على ذلك، بناءً على متطلبات سوق العمل، وجود فجوة بين احتياجات السوق ومخرجات جامعة بني وليد خلال هذه السنوات؛ حيث ظل العديد من الخريجين، خاصة في العلوم الإنسانية، دون توظيف بصورة صحيحة، مما أدى إلى تغيير بعضهم لمساراتهم العلمية وتخصصاتهم، والتحاق البعض الآخر بدورات تدريبية لتلبية الاحتياجات الملحة لسوق العمل. (Khalifa, 2026) وتتأكد هذه الإشكالية في ضوء اتجاهات الطلاب نحو مستقبلهم المهني (Alsagheer, 2026) وتحديات مؤشرات القوى العاملة. (Hasan, 2026) وبالتالي، تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما مدى ملائمة مخرجات التعليم الجامعي بجامعة بني وليد مع احتياجات سوق العمل خلال الفترة (2019-2022)؟

أهمية البحث:

- تكمُن أهمية البحث فيما تقدمه من رؤى مستقبلية للحد من البطالة بين الشباب الخريجين في الجامعات الليبية، ومنها جامعة بني وليد، ووضع تصورات توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق.
- تساهم الدراسة في الوصول إلى جملة من التوصيات والنتائج التي تفيد صانعي القرار في تحقيق المواءمة بين مخرجات جامعة بني وليد واحتياجات سوق العمل المحلي. (Dileab, 2026)
- تسهم الدراسة في توفير قاعدة معرفية حديثة حول واقع مخرجات التعليم الجامعي ومدى توافقها مع خطط التنمية المستدامة. (Mohamed, 2026)
- تساهم في إثراء الأدبيات العربية والليبية المتعلقة بمواءمة التعليم العالي مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً في ظل التحولات المتسارعة في سوق العمل. (Atayeb, 2026)
- تمكن الجهات المسؤولة في جامعة بني وليد من تحسين سياسات القبول في التخصصات المختلفة وفقاً لحاجة السوق الفعلية.
- تساعد مؤسسات العمل في المدينة على تحديد المهارات والكفاءات المطلوبة، مما يعيد صياغة برامج التدريب والتطوير. (Khalifa, 2026)
- تفيد الخريجين والطلاب في اختيار التخصصات المناسبة التي تتوافق مع فرص التوظيف الفعلية، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة بين الخريجين.

أهداف البحث:

تحديد مدى ملائمة مخرجات جامعة بني وليد خلال الفترة (2019-2022) مع احتياجات سوق العمل بمدينة بني وليد، والكشف عن فجوة التوافق بين الجانبين.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على أعداد الخريجين في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية بجامعة بني وليد.
- معرفة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في مدينة بني وليد سواء من حيث التخصصات أو المهارات المطلوبة.
- التعرف على الأسباب التي أدت إلى عدم توظيف نسبة من الخريجين في تخصصاتهم الأصلية واتجاههم إلى تغيير مسارهم العلمي وأخذ دورات إضافية تتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- التعرف على حجم الفجوة بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل.

تساؤلات البحث:

- ما أعداد الخريجين في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية بجامعة بني وليد؟
- ما الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في مدينة بني وليد سواء من حيث التخصصات أو المهارات المطلوبة؟
- ما الأسباب التي أدت إلى عدم توظيف نسبة من الخريجين في تخصصاتهم الأصلية واتجاههم إلى تغيير مسارهم العلمي وأخذ دورات إضافية تتوافق مع احتياجات سوق العمل؟
- ما حجم الفجوة بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل؟

مفاهيم البحث

مفهوم مخرجات التعليم الجامعي:

- تعريفه لغوياً: تشير مخرجات التعليم الجامعي لغوياً إلى النتائج الصادرة عن العملية التعليمية بعد اكتمالها؛ إذ يُستخدم لفظ "مخرج" في اللغة للدلالة على ما ينتج عن الشيء بعد تمامه، ومن ثم تُعبر مخرجات التعليم عن حصيلة الجامعة من خريجين وما يكتسبونه من معارف ومهارات (مجمع اللغة العربية، 2004، ص. 312).

- تعريفه اصطلاحياً: هي النتائج النهائية التي تفرزها العملية التعليمية في الجامعة، والمتمثلة في الخريجين وما يمتلكونه من معارف، ومهارات، وقيم مهنية، وسلوكيات قابلة للتوظيف الفعال في سوق العمل (الزبيدي، 2018، ص. 41).

مفهوم التعليم الجامعي:

- تعريفه لغوياً: هو عملية اكتساب المعرفة ونقلها من المعلم إلى المتعلم، وأما الجامعة فهي المؤسسة التي تجمع شتات العلوم المختلفة وتمنح درجات علمية متقدمة (الرملي، 2018، ص. 52).
- تعريفه اصطلاحياً: هو مرحلة تعليمية متقدمة تقدمها مؤسسات أكاديمية بعد التعليم الثانوي، بهدف إعداد الكفاءات البشرية التي تمتلك المعارف والمهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل (السرحاني، 2020، ص. 36).

احتياجات سوق العمل:

- تعريفه لغوياً: تدل الحاجة لغوياً على الافتقار إلى الشيء والطلب عليه، بينما يُعد السوق موضعاً لتبادل السلع والخدمات، والعمل هو الجهد المبذول للحصول على المنفعة (المنشاوي، 2019، ص. 59).
- تعريفه اصطلاحياً: هو مجموعة المتطلبات من المعارف، والمهارات، والخبرات التي يحتاجها القطاع الاقتصادي لتوظيف الأفراد بكفاءة الإنتاج (العابد، 2021، ص. 92).
- منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مخرجات جامعة بني وليد لبعض السنوات (2019-2022)، وبيان مدى توافقها مع متطلبات سوق العمل بالبلدية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: الدراسات السابقة والنظريات المفسرة

1. الدراسات المحلية:

- دراسة عبد السلام علي (2020) بعنوان "مواصفة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل": هدفت هذه الدراسة إلى قياس وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول العلاقة بين البرامج الدراسية وسوق العمل. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بعدة جامعات ليبية بعينة بلغت (210) أعضاء، واستُخدمت الاستبيان أداة لجمع البيانات. وكان أبرز نتائجها أن المناهج لا تواكب التطورات الاقتصادية، مع وجود ضعف في التدريب التطبيقي وغياب وحدات متابعة الخريجين في معظم الجامعات.
- دراسة نجاة محمد المهبط (2022) بعنوان "مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات ساحة العمل": هدفت إلى قياس مدى توافق مخرجات التعليم العالي بجامعة الزيتونة مع متطلبات ساحة العمل الليبية، والكشف عن حجم الفجوة بين مخرجات الجامعة واحتياجات المؤسسات التشغيلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام وبعض أصحاب العمل بعينة بلغت (85) مفردة اختيرت بطريقة عشوائية طبقية، واستُخدم الاستبيان أداة رئيسية. وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في التوافق بين مخرجات الجامعة وساحة العمل، وضعف التدريب الميداني، وغلبة الجانب النظري على العملية التعليمية. وتُعد هذه الدراسة من أهم الدراسات المحلية التي يمكن مقارنتها مباشرة بحالة جامعة بني وليد من حيث طبيعة المشكلة ونوع الفجوة.
- دراسة الهادي ارحومة وآخرون (2022) بعنوان "إسهام جودة مخرجات التعليم العالي في تحقيق متطلبات ساحة العمل": هدفت إلى تقييم مستوى الجودة ومخرجات كلية الهندسة بجامعة صبراتة ومدى مساهمتها في تلبية احتياجات ساحة العمل المحلي في التخصصات الهندسية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالتحليل الإحصائي، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ومهندسين عاملين بعينة بلغت (60) مفردة، واستُخدم الاستبيان والمقابلات أداة للبحث. وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة واضحة بين المقررات

الدراسية والمهارات التطبيقية المطلوبة، وضعف الإمكانيات المخبرية، وحاجة الخريجين إلى دورات تدريبية بعد التخرج.

- دراسة انتصار البرهمي (2022) بعنوان "مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا": هدفت إلى التعرف على مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل ورصد أسباب الفجوة بين التعليم والتشغيل. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتحليل الوثائق والتقارير الرسمية لمؤسسات التعليم العالي وسوق العمل. وتوصلت الدراسة إلى وجود فائض في التخصصات النظرية مقابل عجز في التخصصات التقنية والمهنية، وغياب استراتيجية وطنية لربط التخصصات بالطلب الفعلي.

2. الدراسات العربية:

- دراسة محمد عبد القادر العلي (2016) بعنوان "مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل في الوطن العربي": هدفت إلى تشخيص مدى توافق مخرجات الجامعات العربية مع متطلبات السوق وتحليل مهارات الخريجين. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتقارير وزارات العمل والمنظمات العربية والدولية. وتوصلت إلى وجود فجوة واضحة بين التعليم وسوق العمل، وضعف مهارات الخريجين التقنية، وغياب التواصل بين الجامعات وسوق العمل، حيث إن 90% من الجامعات لا تملك مكاتب لرصد احتياجات السوق.
- دراسة ماجد بن عبد الله السليمي (2018) بعنوان "مواءمة مخرجات الجامعات السعودية مع حاجات سوق العمل: دراسة تحليلية": هدفت إلى تحديد مدى توافق التخصصات الجامعية مع احتياجات السوق وتحليل الفجوة بين التخصصات العلمية والإنسانية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتحليل بيانات وزارة العمل والجامعات على عينة من الأكاديميين ومسؤولي الموارد البشرية. وتوصلت إلى وجود فجوة كبيرة بين التخصصات الإنسانية وحاجات السوق، وطلب أعلى بكثير على التخصصات العلمية والتقنية والهندسية.
- دراسة ابتسام العتيبي (2020) بعنوان "دور الجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل": هدفت إلى قياس قدرة الجامعات على تلبية احتياجات السوق وتحديد المهارات المطلوبة اقتصادياً. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت إلى وجود فجوة واضحة بين المخرجات الحالية واحتياجات السوق، وضعف آليات الربط بين الجامعة والقطاع الخاص، وحاجة الجامعات إلى برامج تدريبية تتماشى مع التحولات الاقتصادية.
- دراسة محمد عبد القادر (2020) بعنوان "الفجوة بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في مصر: دراسة ميدانية": هدفت إلى التعرف على مستوى التوافق بين المناهج وسوق العمل وقياس حجم البطالة وتحديد المهارات الناقصة لدى الخريجين. استخدم المنهج الوصفي التحليلي على عينة مكونة من (250) خريجاً و(40) مؤسسة تشغيل. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع البطالة بين خريجي الأقسام الأدبية مقارنة بالعلمية، واعتماد الخريجين على الدورات التدريبية لردم الفجوة المهارية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسات المحلية والعربية من حيث مكان وتوقيت التطبيق، وتوافقت أغلبها في استخدام المنهج الوصفي التحليلي لنتشابه بذلك مع البحث الحالي. كما اعتمدت معظم الدراسات السابقة على أداة الاستبيان، في حين ركز البحث الحالي على تحليل البيانات الإحصائية الرسمية لمخرجات جامعة بني وليد للفترة (2019-2022) ومدى مواءمتها مع سوق العمل البلدي. وقد تلاقت أهداف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في رصد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التشغيل. وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه الدراسات الحديثة في البيئة الليبية حول اتجاهات الطلاب نحو مستقبلهم المهني (Alsagheer, 2026)، والتحديات المرتبطة بمؤشرات القوى العاملة وكفاءة الأداء المؤسسي (Hasan, 2026)، ومدى تأثير بيئة التعلم والتعليم الموجه ذاتياً على أداء الطلاب في الجامعات الليبية وخاصة جامعة بني وليد. (Younus, 2026; Bashir, 2025). كما ينعكس واقع مخرجات التعليم على الجوانب التنموية والثقافية في المجتمع (Al-Saghir, 2026)، ودور العمل

والمرأة في التنشئة والتوافق المهني (Ahmed, 2026; Ateeyah, 2026)، وأهمية جودة التقارير المالية والبيانات الإحصائية في دعم اتخاذ القرار. (Faraj et al., 2026) مما يستوجب تعزيز استراتيجيات التعلم الحديثة والتقنيات الصفية الفعالة (bin Salah, 2026)، وتلبية الاحتياجات التدريبية المهنية للمعلمين والكوادر وفق المتطلبات العلمية المعاصرة (Al-Abany, 2026)، مع تفعيل التشريعات البيئية والاقتصادية لدعم مسارات التنمية المستدامة. (Hadeedan, 2026)

النظريات ذات العلاقة بموضوع البحث

■ نظرية رأس المال البشري:

تُعتبر نظرية رأس المال البشري من أهم النظريات التي تُفسّر العلاقة بين التعليم وسوق العمل؛ إذ ترى أن التعليم يُعد استثماراً يقوم به الفرد والمجتمع لرفع الإنتاجية وتحسين القدرات المهنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فرص التوظيف وارتفاع الدخل (بيكر، 1964، ص. 22). كما ترى هذه النظرية أن الجامعات مطالبة بتقديم مؤهلات وكفاءات تطبيقية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل، تجنباً لظهور فجوة بين النواتج والطلب الفعلي. ومن خلال تفسيرها لموضوع البحث، فإنها توضح أن ارتفاع البطالة بين خريجي العلوم الإنسانية سببه المباشر تدني القيمة الاقتصادية لتخصصاتهم في السوق، كما تؤكد ضرورة إعادة هيكلة التخصصات وفقاً لمستوى العائد المادي للمجتمع، وتدعم تحليل الفجوة النوعية لدى الخريجين.

■ نظرية التجانس أو التوافق:

ترى هذه النظرية أن سوق العمل يقوم على "عملية مطابقة" بين خصائص الأفراد (التعليم، المهارات، التخصص) وبين متطلبات الوظائف المتاحة، وفي حال انعدام التطابق تتكوّن فجوة عدم التوافق، مما يؤدي إلى حدوث البطالة أو العمل خارج التخصص. وترى أيضاً أن فاعلية النظام التعليمي تتوقف على مدى توافقه مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، بحيث تتجانس التخصصات والمهارات التي يقدمها التعليم مع متطلبات الاقتصاد والمجتمع المحلي (جرين، 1998، ص. 40). وتفسر هذه النظرية البحث الحالي من خلال وجود خريجين في تخصصات لا تمتلك فرص عمل محلية، فضلاً عن اضطراب عدد كبير من الخريجين لتغيير تخصصاتهم أو أخذ دورات تدريبية جديدة بوصفه دليلاً على سوء المواءمة بين الخريجين وسوق العمل.

■ نظرية رأس المال الاجتماعي:

تُعد هذه النظرية من ضمن النظريات التي فسّرت الفجوة بين التوظيف والمخرجات؛ إذ ترى أن أسواق العمل تتطور بسرعة، وعليه فإن بقاء الجامعات على مناهج نظرية تقليدية يؤدي إلى فجوة كبيرة في التوظيف. كما ترى أن مخرجات التعليم تشكل رأس مال بشرياً يتم استثماره اقتصادياً واجتماعياً، وأن جودة هذه المخرجات تحدد مدى تحقيق أهداف التنمية واستجابة سوق العمل (بسيخاروبولوس، 1994، ص. 60). وتُطبق هذه النظرية على البحث الحالي من خلال إبراز أن خريجي العلوم الإنسانية يفتقرون إلى المهارات التقنية ولغات العمل الحديثة، وأن اعتماد المناهج على الجانب النظري يخلق "فجوة مهارية".

■ نظرية المطابقة:

تُعد نظرية التطابق أو نظرية التوافق بين الفرد وبيئة العمل من أهم النظريات التي فسّرت الاختيار المهني ونجاح الأفراد في سوق العمل، والتي وضعها عالم الإرشاد المهني جون هولاند، حيث افترض أن النجاح الوظيفي والرضا المهني يحدثان عندما يتطابق نمط شخصية الفرد مع طبيعة بيئة العمل التي ينتمي إليها (هولاند، 1997، ص. 21). وترى هذه النظرية ضرورة توافق المهارات والمؤهلات مع متطلبات الوظائف المتاحة في سوق العمل، حيث يتم الاستفادة القصوى من قدرات الخريجين وتجنب البطالة أو الاستخدام غير الأمثل للمهارات (ثورو، 1975، ص. 22). وفي ظل هذه النظرية، لا يقتصر الأمر على تخرج الطالب فحسب، بل يتعداه لضرورة تناسب تخصصه ومهاراته مع الكفاءات التي يحتاجها سوق العمل الفعلي. وتُطبق هذه النظرية على البحث الحالي من خلال اعتبار الأعداد الكبيرة من خريجي التخصصات العلمية مقابل قلة الوظائف المناسبة أو انخفاض الطلب عليها دليلاً واضحاً على فشل "المطابقة"، وأن اتجاه بعض الخريجين إلى تغيير التخصص أو أخذ دورات إضافية يعكس محاولة

"إعادة المطابقة" مع سوق العمل، مما يساعد في تحليل الفجوة النوعية والهيكلية من حيث نوع التخصص والمهارة وليس فقط العدد.

المبحث الثاني:

التعليم الجامعي في المجتمع الليبي ومجتمع الدراسة واحتياجات سوق العمل

■ الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل:

تعتبر الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل من أبرز الإشكاليات التي تواجه نظم التعليم العالي في المجتمع الليبي بوجه خاص؛ فهي تشير لحالة من عدم التوازن بين ما تقدمه الجامعات من معارف وتخصصات ومهارات، وبين ما يطلبه سوق العمل فعلياً من كفاءات وقدرات مهنية وتطبيقية. وتنشأ هذه الفجوة عندما تُبنى البرامج الجامعية بمعزل عن الواقع الاقتصادي ومتطلبات القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى وجود خريجين يفتقرون إلى مهارات تشغيلية (هيجان، 2014، ص. 66). وتبين تقارير البنك الدولي أن جوهر الفجوة لا يقتصر على الكم فحسب، بل يمتد إلى نوعية المهارات؛ إذ تعاني الأسواق من نقص المهارات التطبيقية في حين يمتلك الخريجون معارف نظرية غير كافية للتوظيف المباشر، ومن ذلك مخرجات جامعة بني وليد (البنك الدولي، 2018، ص. 33). وتؤكد الدراسات المعاصرة وجود فجوة مكانية وهيكلية واضحة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المحلي (Mohamed, 2026)، فضلاً عن تأثير اقتصاد الظل والبطالة الهيكلية على الشباب الخريجين (Atayeb, 2026)، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد البشرية (Khalifa, 2026) ورؤى استشرافية دقيقة لصنع القرار الاقتصادي في ليبيا. (Dileab, 2026)

■ أسباب الفجوة بين التعليم الجامعي ومؤسسات سوق العمل:

ترجع أسباب هذه الفجوة إلى:

1. ضعف التنسيق بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في إعداد المناهج وتحديد التخصصات المطلوبة.
2. غياب الدراسات الاستشرافية التي تبين احتياجات سوق العمل المستقبلية.
3. ضعف برامج التدريب الميداني والتأهيل الوظيفي أثناء فترة الدراسة (العبد القادر، 2016، ص. 94).

■ مظاهر الفجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل:

تظهر الفجوة في مظاهر عدة، منها:

1. عمل الخريجين في وظائف لا تتوافق مع تخصصاتهم العلمية.
2. شكاوى أصحاب العمل من ضعف المهارات التطبيقية والتقنية للخريجين.
3. الاعتماد على الخبرة بدل الشهادة عند التوظيف في كثير من القطاعات.
4. ارتفاع معدلات بطالة خريجي الجامعات، وضعف مهارات الاتصال، والعمل الجماعي، واستخدام التكنولوجيا، وحل المشكلات (هيجان، 2014، ص. 72).

■ آثار الفجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل:

1. آثار تعليمية: تتمثل في تراجع الإقبال على بعض التخصصات، وكذا ضعف الثقة المجتمعية بمخرجات التعليم الجامعي.
2. آثار اجتماعية: تتمثل في زيادة الإحباط وعدم الاستقرار الاجتماعي، إلى جانب تفشي ظاهرة البطالة بين الشباب.
3. آثار اقتصادية: تتمثل في انخفاض الإنتاجية، وضعف النمو الاقتصادي، وهدر الموارد المالية المنفقة على التعليم الجامعي (منظمة العمل الدولية، 2019، ص. 59).

■ المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل:

1. مفهوم المواءمة: تعني التوافق بين المؤهلات الأكاديمية والمهارات التي يمتلكها الخريجون وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. تهدف هذه العملية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري، وتعزيز فرص التوظيف، وتقليل الفجوة بين العرض والطلب المهني. ويصبح رأس

المال البشري ذا قيمة اقتصادية فقط إذا تم استثماره بشكل صحيح وفق احتياجات المجتمع وسوق العمل، مما يربط التعليم بالتنمية الاقتصادية؛ حيث غالباً ما تحدث البطالة أو الاستخدام غير الأمثل للمهارات نتيجة ضعف المطابقة بين مخرجات التعليم والوظائف المتاحة (جرين، 1998، ص. 40).

2. أهمية المواءمة:

- رفع جودة التعليم؛ بحيث تساعد سوق العمل على توجيه البرامج الأكاديمية لتصبح أكثر تخصصاً ومواءمة لاحتياجات الاقتصاد المحلي.
- زيادة فرص التوظيف؛ بما يسهم في تحسين احتمالية توظيف الخريجين بسرعة وتقليل البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية.
- تطوير السياسات التعليمية؛ حيث يساعد الربط المستمر بين الجامعة وسوق العمل في تصميم استراتيجيات تعليمية تضمن توافق التخصصات والمهارات مع الاحتياجات المهنية.
- تعزيز التنمية الاقتصادية؛ من خلال الاستثمار الفعال في رأس المال البشري بما يزيد الإنتاجية الاقتصادية ويقلل الفجوة بين العرض والطلب على المهارات.
- تحليل المواءمة بجامعة بني وليد للفترة من 2019 إلى 2022:

جدول (1) أعداد الخريجين بجامعة بني وليد (2019-2022)

ت	الكليات	2020/2019	2021/2020	2022/2021
1	الهندسة	48	37	17
2	الاقتصاد والعلوم السياسية	53	66	12
3	الأداب	72	66	47
4	العلوم الشرعية	12	16	15
5	العلوم	108	61	44
6	الزراعة	24	20	14
7	التقنية الطبية	65	57	-
8	التربية	117	153	49
9	القانون	33	34	17

المصدر: أخذت هذه البيانات من مكتب المسجل العام للجامعة.

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) أن عدد الخريجين بكلية الهندسة لعام (2019-2020) بلغ (48) خريجاً، ثم انخفض في العام (2020-2021) إلى (37) خريجاً، وتراجع أكثر في عام (2021-2022) ليصل إلى (17) خريجاً. وقد يرجع سبب تدني أعداد الخريجين بكلية الهندسة إلى صعوبة المنهج الدراسي أو عدم وجود سوق عمل يستوعب خريجها، وهي تُعد من الكليات التي تشهد قلة في أعداد الخريجين. أما خريجو كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للعام الدراسي (2019-2020) فقد بلغوا (53) خريجاً، ثم زادوا في عام (2020-2021) إلى (66) خريجاً، قبل أن يتراجع العدد في العام (2021-2022) إلى (12) خريجاً، وقد يعزى ذلك لتذبذب أعداد الخريجين إلى غياب آليات التعيين بعد التخرج، في ظل قلة التوظيف وعدم وجود سوق عمل يستوعبهم، مما أدى إلى عزوف البعض عن الالتحاق بهذه الكلية أو انخراطهم في أنشطة العمل الحر بعيداً عن مجال دراستهم. وبالنسبة لكلية الآداب، بلغ عدد الخريجين للعام الجامعي (2019-2020) نحو (72) خريجاً، ثم بدأ العدد في التراجع عام (2020-2021) ليصل إلى (47) خريجاً، ويعزى ذلك لغياب السياسات الرابطة بين مخرجات الكلية واحتياجات سوق العمل؛ إذ ظل العديد من خريجها يعانون من البطالة والبحث عن عمل عبر وزارة العمل، وهو ما أدى إلى عزوف الطلاب عن التسجيل بها، وينذر باحتمالية إغلاق الكلية مستقبلاً حال استمرار غياب التنسيق مع سوق العمل.

وفيما يتعلق بكلية العلوم الشرعية، بلغ عدد الخريجين عام (2019-2020) نحو (12) خريجاً، ثم بلغ (16) خريجاً عام (2020-2021)، واستقر عند (15) خريجاً عام (2021-2022)، ويرجع تدني أعداد الخريجين فيها إلى سياسات القبول أو عزوف الشباب عن دراستها لغياب سياسات التوظيف لمخرجاتها. أما كلية العلوم، فقد بلغ عدد خريجيها للعام (2019-2020) نحو (108) خريجين، ثم انخفض عام (2020-2021) إلى (61) خريجاً، وتراجع عام (2021-2022) إلى (44) خريجاً، وترجع هذه التذبذبات إلى غياب التوظيف وسوق العمل المستوعب لهم، حيث ينتظر الخريجون الحصول على وظائف حكومية، مما يعكس غياب المواءمة ويؤدي إلى بطالة تنعكس عليهم سلبياً بأمراض اجتماعية وسيكولوجية وشعور بالاغتراب والضيق.

وبلغ عدد الخريجين بكلية الزراعة للعام (2019-2020) نحو (24) خريجاً، وتراجع تدريجياً ليصل إلى (20) خريجاً عام (2020-2021)، ثم (14) خريجاً عام (2021-2022)، نتيجة غياب سياسات المواءمة مع سوق العمل وبطالة الخريجين، مما دفع بعضهم للانخراط في دورات تدريبية للعمل بمؤسسات أخرى أو البحث عن عمل عبر وزارة العمل. وفي كلية التقنية الطبية، بلغ عدد الخريجين (65) خريجاً عام (2019-2020) ثم تدنى عام (2020-2022) ليصل إلى (57) خريجاً نتيجة غياب سياسات التوظيف. أما كلية التربية، فقد بلغ عدد خريجيها (117) خريجاً عام (2019-2020)، ثم ارتفع إلى (153) خريجاً في الفترة التالية، قبل أن يتراجع في عام (2021-2022) إلى (49) خريجاً، ويعزى هذا التذبذب إلى غياب سياسات التوظيف بوزارة التعليم، حيث ينتظر البعض الموافقات للتعيين رغم عمل بعضهم بدون أجور، فضلاً عن وجود تخصصات غير مرغوب فيها خاصة في العلوم الإنسانية. وأخيراً، بلغ خريجو كلية القانون (33) خريجاً عام (2019-2020)، و(34) خريجاً عام (2020-2021)، وتراجعوا إلى (17) خريجاً عام (2021-2022) بسبب غياب المواءمة مع سوق العمل وانتظار التوظيف دون احتواء حقيقي بسوق العمل الليبي.

خلاصة القول، تظهر البيانات الإحصائية لكليات جامعة بني وليد خلال هذه السنوات تراجعاً في أعداد الطلاب المسجلين، نتيجة غياب التوظيف وانتشار البطالة بين الخريجين، إلى جانب منافسة القطاع الخاص (المعاهد العليا والجامعات الخاصة) الذي يستقطب الطلاب برسوم دراسية مقابل تيسير تخرجهم دون جهد علمي مميز. وهو ما يتطلب مراجعة جادة لسياسات التعليم الجامعي لدى وزارة التعليم العالي ومدى توافقها مع احتياجات سوق العمل بالدولة الليبية، مع أهمية توجيه الطلاب نحو الأنشطة الحرفية والخدمية لتسهم في حل محل العمالة الوافدة التي سيطرت على مفاصل سوق العمل بليبيا.

نتائج البحث

■ النتائج الخاصة بالتساؤل الأول:

1. ما أعداد الخريجين في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية بجامعة بني وليد؟ أظهرت النتائج أن مخرجات جامعة بني وليد للفترة من 2019 إلى 2022 تُظهر تفضيلاً أكبر في التخصصات العلمية والتطبيقية، بينما تكون الأعداد المتعلقة بالخريجين في التخصصات الأدبية أقل بشكل ملحوظ؛ ومن ثم يمكن استنتاج أن توزيع مخرجات الجامعة يميل نحو الجانب "العلمي" أكثر مقارنة بالجانب "الإنساني" من حيث العدد. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (السليمي، 2018)، كما تتسق مع نظرية رأس المال البشري التي تفسر ارتفاع البطالة بين خريجي العلوم الإنسانية بكونه ناتجاً مباشراً عن تدني القيمة الاقتصادية لتخصصاتهم في السوق.

■ النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني:

2. ما الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في مدينة بني وليد (تخصصات ومهارات)؟ تشير النتائج إلى أن سوق العمل في بني وليد يفضل التخصصات العلمية والتقنية بشكل أكبر مقارنة بالتخصصات الأدبية، وأبرزها:

- التخصصات المطلوبة بشكل نسبي: تقنية المعلومات، المحاسبة والمالية، الهندسة والتقنيات المرتبطة بالقطاعات الخدمية والإنتاجية، إلى جانب التخصصات الصحية حيث تتوفر فرص للتوظيف.

- المهارات المطلوبة بشكل كبير: المهارات الرقمية (برامج الأعمال وأنظمة الإدارة)، القدرة على التواصل والعمل ضمن فريق، مهارات حل المشكلات، وإدارة المشاريع. وبالتالي يتبين أن حاجات السوق في بني وليد تتجه بوضوح نحو "التخصصات العلمية التطبيقية" بدلاً من "التخصصات الأدبية النظرية".

■ النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث:

3. ما الأسباب التي أدت إلى عدم توظيف نسبة من الخريجين في تخصصاتهم الأصلية واتجاههم لتغيير المسار وأخذ دورات؟
4. افتقار التخصصات المُخرجة للتوافق مع الوظائف المتاحة في السوق المحلي، وخصوصاً في المجالات الإنسانية.
5. انعدام التركيز على الجوانب التطبيقية والتدريب العملي داخل المناهج الدراسية، مما يؤدي إلى عدم استعداد الخريجين للتكيف السريع مع بيئات العمل.
6. نقص فرص العمل في المدينة مقارنة بأعداد الخريجين، حيث تسود فرص التوظيف الحكومي وتقتصر نسبة نمو فرص القطاع الخاص.
7. تغير متطلبات السوق، خصوصاً فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، مما يحث الخريجين على الالتحاق بدورات إضافية أو تعديل مسارهم المهني لسد الفجوة مهارية.

■ النتائج الخاصة بالتساؤل الرابع:

4. ما حجم الفجوة بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل؟
- فجوة تخصصية: حيث تعمل الجامعة على تخريج أعداد أكبر في تخصصات قد لا يطلبها السوق بالقدر الكافي، أو وجود تبايناً بين العرض والطلب النوعي.
- فجوة سوقية أو كمية: تتمثل في كون قدرة سوق العمل في بني وليد على استيعاب الخريجين أقل من الأعداد المتخرجة سنوياً، لا سيما في المجالات التي تشهد إشباعاً.
- فجوة مؤسسية: تتجسد في ضعف التكامل المنهجي بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية في التخطيط للتخصصات وتحديث المناهج. وهذا يتفق مع أغلب نتائج الدراسات السابقة (مثل: المهبط، 2022؛ البرهمي، 2022؛ العلي، 2016).

توصيات البحث:

1. إعادة تنظيم البرامج التعليمية في جامعة بني وليد لتتناسب مع احتياجات سوق العمل، عن طريق مراجعة وتحديث المناهج الدراسية بحيث تركز على الجوانب العملية والمهارات التنفيذية، وخصوصاً في التخصصات الإنسانية.
2. تعزيز الشراكة بين الجامعة وسوق العمل من خلال إقامة شراكات مع الهيئات الحكومية والخاصة بغرض تقديم فرص التدريب العملي والتطوير المهني للطلاب قبل تخرجهم.
3. إنشاء قسم لمتابعة الخريجين داخل الجامعة لرصد أوضاع عملهم وتوفير قاعدة بيانات تساعد في تحسين البرامج التعليمية بناءً على واقع سوق العمل.
4. إجراء دراسات منتظمة عن سوق العمل في مدينة بني وليد لضمان استمرار التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات التنمية المحلية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- [1] ارحومة، الهادي؛ والعماري، الصادق؛ والشركسي، رمضان (2022). جودة مخرجات كلية الهندسة بجامعة صبراتة ومدى مساهمتها في تلبية احتياجات ساحة العمل المحلي. مجلة العلوم التربوية، جامعة صبراتة، (15)، 45-68.
- [2] الاستطاف، ابتسام؛ والعودة، بدر (2020). دور الجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 14(3)، 112-145.

- [3] البرهمي، انتصار جبريل (2022). مواومة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، (4)، 88-112.
- [4] البنك الدولي (2018). التعليم والتشغيل في الدول النامية: تقرير التنمية الإقليمية. واشنطن: البنك الدولي.
- [5] الجبوري، أحمد (2018). مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: تحديات وآفاق. بغداد: دار الفكر للطباعة.
- [6] الرملي، محمد (2018). أسس التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- [7] الزبيدي، أحمد (2018). اقتصاديات التعليم ومخرجات الجامعات. بغداد: دار اليازوري العلمية.
- [8] السرحاني، عبد الرحمن (2020). مراحل التعليم الجامعي وبناء الكفايات البشرية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- [9] العابد، سامح (2021). اقتصاديات العمل وتخطيط الموارد البشرية. عمان: دار اليازوري العلمية.
- [10] العبد القادر، عبد الله بن حسين (2016). التعليم العالي وسوق العمل: إشكالية الفجوة والحلول الاستراتيجية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- [11] العتيبي، خالد (2020). تطوير التعليم الجامعي في ضوء متطلبات سوق العمل المعاصر. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- [12] العلي، محمد عبد القادر (2016). مواومة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل في الوطن العربي. مجلة البحوث التربوية، (12)، 55-89.
- [13] المنشاوي، حسن (2019). سوق العمل وإدارة الموارد البشرية بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- [14] أرحومة، خيرى الصادق (2021). تحديات التوظيف لدى الخريجين الليبيين واتجاهاتهم نحو العمل الحر. أعمال المؤتمر العلمي الأول لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، جامعة مصراتة، 112-130.
- [15] توفيق، عبد القادر (2018). ملائمة مخرجات التعليم العالي الليبي لاحتياجات سوق العمل المحلي. كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس.
- [16] علي، عبد السلام (2020). مواومة مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعات المنطقة الغربية. طرابلس: مركز البحوث التربوية.
- [17] فرج، عبد السلام (2022). مواومة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل الليبي. مجلة الدراسات التربوية، جامعة مصراتة، (8)، 34-60.
- [18] مجمع اللغة العربية بالقاهرة (2004). المعجم الوسيط (ط. 4). القاهرة: دار الدعوة.
- [19] منظمة العمل الدولية (2019). تقرير المهارات من أجل التشغيل والنمو المستدام. جنيف: مكتب العمل الدولي.
- [20] مهبط، نجاه محمد (2022). مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل: دراسة حالة جامعة الزيتونة. مجلة الدراسات العليا، ليبيا، (2)، 77-102.
- [21] هيجان، عبد الرحمن (2014). مواومة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل الخليجي والعربي. الرياض: مكتبة العبيكان.

[22] وزارة العمل والتأهيل الليبية (2021). التقرير السنوي لمؤشرات القوى العاملة والتشغيل. طرابلس: وزارة العمل والتأهيل.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- [1] Abdel Nasser Muhammad Al-Abany. (2026). The required professional training needs for secondary school teachers under the Qarabulli Education Authority in light of modern scientific developments and advancements. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 911-935. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020166>
- [2] Abubaker Khalifa Dileab. (2026). Forecasting the Future: Economic Projections and Strategic Decision-Making in Libya. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 467-489. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020134>
- [3] Asma Farhat Mohamed. (2026). The Spatial Gap Between Educational Outputs and Labor Market Needs and Its Impact on Sustainable Development: An Economic Geography Study of Zliten Municipality. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(3), 407-433. <https://doi.org/10.65420/am5vew86>
- [4] Asmaa Amhimmid Younus. (2026). Self-Directed Learning and its Relationship to Locus of Control among Students of the Faculty of Education at the Bani Waleed University. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(3), 217-233. <https://doi.org/10.65420/s6g45y77>
- [5] Becker, G. S. (1964). *Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education*. Chicago: University of Chicago Press.
- [6] Emran Mukhtar Abdulsalam Hadeedan. (2026). The Effectiveness of Environmental Legislation in Supporting Sustainable Development Pathways. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 147-164. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020114>
- [7] Ezuldeen Abdulsalam Mohammed Ahmed. (2026). The Role of Married Women's Work in the Socialization of Children: A Field Study in the City of Bani Walid. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 503-525. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020136>
- [8] Fatma Mansour Atayeb. (2026). The Impact of the Informal Economy on Youth Unemployment in Zliten: An Analytical Field Study. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(3), 342-356. <https://doi.org/10.65420/jhptv880>
- [9] Green, A. (1998). *Education and state formation: The rise of education systems in England, France and the USA*. Palgrave Macmillan.
- [10] Ibtisam Suleiman Mohammed bin Salah. (2026). The Effectiveness of the Flipped Classroom Strategy in Developing Self-Learning Skills Among Learners in the City of Misurata. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 690-707. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020150>
- [11] Khalifa Khalil Bashir. (2025). The Impact of Classroom Environment on the Academic Performance of EFL Students: A Case Study of Bani Waleed University. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 1(2), 107-114. <https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/21>
- [12] Mabrouka Saleh Salama Al-Saghir. (2026). The problem of the relationship between development and the culture existing in society. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 830-839. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020160>
- [13] Maysoun Salm Misbah Ateeyah. (2026). Job Satisfaction Among Kindergarten Teachers in Bani Walid: A Field Study. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 1052-1068. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020174>

- [14] Muftah Faraj, Jumia O. A. Madi, & Abdulsalam M. A. Altarhouni. (2026). Financial Reporting and Its Impact on Decision-Making. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 1159-1164. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020183>
- [15] Mustafa Ghayth Hasan. (2026). The Status of Workforce Indicators and Their Impact on Performance Efficiency at Bani Walid General Hospital . *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(3), 594-605. <https://doi.org/10.65420/8e6dqn12>
- [16] Nizhah Aghneewah Alsagheer. (2026). Students' Attitudes Toward Their Professional Future in Light of Labor Market Variables: A Field Study on a Sample of Students from the Faculty of Health Sciences at Sirte University. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 745-766. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020154>
- [17] Psacharopoulos, G. (1994). Returns to investment in education: A global update. *World Development*, 22(9), 1325–1343.
- [18] Tahir Daw Khalifa. (2026). The Role of Human Resource Management Strategies in Achieving Competitive Advantage: An Applied Study on Hatif Libya Company – Bani Walid Branch. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 1092-1106. <https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020178>
- [19] Thurow, L. C. (1975). *Generating inequality: Mechanisms of distribution in the U.S. economy*. New York: Basic Books.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.